ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Wasit Journal for Human Sciences

Available online at: https://wjfh.uowasit.edu.iq

OPEN ACCESS

Original article

"International Health Certificate and its impact on the movement of foreigners" The European Union as a model

Zina Hazem Khalaf Al-Jubouri
College of Law, University of Mosul

ABSTRACT

The International Health Certificate is an official document issued by countries that facilitates the movement of people, citizens or foreigners, between them and proves that the holder of the certificate is healthy and has received vaccination against the viruses specified in the document. This document enables people to gradually resume normal life and move freely, for citizens and foreigners, as diseases, including viruses, affect thousands of people and have repercussions on health systems in countries and wide-ranging social and economic effects. It helps United Nations entities working in the field of development, which make up the United Nations Sustainable Development Group for countries, in preparing and developing preparedness and response plans for them, including the International Health Travel Document.

***Correspondence author*:**
zina.hazim@uomosul.edu.iq

Received: 12 May 2026
Accepted: 10 **June** 2026
Published: 01 **August** 2026

***DOI*:**
https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss3/Pt3.1984

1812-0512 /© 2026 The Author(s). Published by Wasit Journal for Humanities Sciences, Wasit University. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

***Cite*:**
Al-Jubouri, Z. H. K. (2026). International Health Certificate and its impact on the movement of foreigners " The European Union as a model. Wasit Journal for Human Sciences, 22(3/Pt3). https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss3/Pt3.1984

Keywords: Health certificate, residency, deportation, foreigner

"شهادة الصحة الدولية وأثرها على حركة الأجانب"
الاتحاد الأوربي أنموذجا

ا.د. زينة حازم خلف الجبوري
كلية الحقوق ، جامعة الموصل

المُستخلص

شهادة الصحة الدولية هي وثيقة رسمية تصدر من الدول تسهل للأشخاص مواطنين أو أجانب للتنقل ما بينها وتثبت أن حامل الشهادة سليم من الناحية الصحية وأنه قد حصل على التطعيم ضد الفيروسات المحددة بالوثيقة وهذه الوثيقة تمكن للأشخاص استئناف الحياة الطبيعية تدريجيا والتنقل بحرية للمواطنين والأجانب، إذ أن الأمراض ومنها الفيروسات تؤثر على آلاف الأشخاص ولها تداعيات على الأنظمة الصحية في البلدان وآثار اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق، وتساعد كيانات الأمم المتحدة العاملة في مجال التنمية التي تشكل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للبلدان في إعداد وتطوير خطط التأهب والاستجابة لها ومن ضمنها شهادة الصحة الدولية.

الكلمات المفتاحية: شهادة الصحة، إقامة، إبعاد، أجنبي

المقدمة:

أولاً: التعريف بموضوع البحث:

إن ضمان حياة صحية وتعزيز العيش الكريم لجميع الأعمار أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، إذ قد يواجه العالم أزمات صحية عالمية غير مسبوقة قد تتسبب في المعاناة الإنسانية وتزعزع استقرار الاقتصاد العالمي وتقلب حياة بلايين الناس في جميع أنحاء العالم رأساً على عقب، ويمكن للأفراد والمنظمات والدول المساعدة في مكافحة الأمراض "من أجل ضمان حصول المرضى على الرعاية التي يحتاجونها، وحصول العاملين في الخطوط الأمامية على الإمدادات والمعلومات الأساسية، وتطوير لقاحات وعلاجات لجميع من يحتاجون إليها" وانصب بحثنا على شهادة الصحة الدولية لتحقيق بيئة صحية جيدة يستطيع الفرد العيش بها بشكل جيد والتنقل بأمان، وتعرف شهادة الصحة الدولية بشكل مستقل بأنها وثيقة رسمية للسفر، تقر من خلال الدولة التي يتبعها مواطن ما، التي تعّرف حاملها من حيث جنسيته وهويته طبقاً للدولة التي ينتمي إليها، وتسمح هذه الشهادة لحاملها بالدخول والمرور إلى الدول، وترتبط شهادات الصحة الدولية للسفر بصفة الحماية للشخص الحامل لها من قبل الدولة التي ينتمي إليها ذلك الشخص، وتمنح السلطات الرسمية الصحية هذه الشهادة الورقية أو الرقمية بعد إجراء اختبار مصلي، وبموجب هذا الشهادة لا يتحقق الأمان الصحي فقط بل أيضًا سيحسن من وضع الافراد وتنقل الاجانب من بلد إلى آخر بحرية، وتستند شهادة الصحة الدولية إلى افتراض مسبق، وهو أن الشخص الذي طوّر أجساما مضادة محصن ضد المرض على الأقل مؤقتا، وبالتالي لا يمكنه أبدا نقل العدوى.

ثانياً: مشكلة البحث:

1.تحديد التكييف القانوني لشهادة الصحة الدولية وكما معلوم أن لهذه الشهادة شروط ومتطلبات خاصة بها، فهل من الممكن

إطلاق تسمية جواز على شهادة الصحة الدولية كما فعلت بعض الدول في ظل جائحة (Covid-19) أم تعد فقط شهادة صحية؟

2.مدى اعتراف الدول بإصدار مثل هذه الشهادة؟ وهل يعتمد اعتراف الدول على شروط معينة؟

3. افتقار قانون إقامة الاجانب العراقي رقم (76) لسنة 2017 إلى نصوص واضحة وتفصيلية فيما يخص شهادة الصحة الدولية.

ثالثًا: منهجية البحث:

سنعتمد في بحثنا الموسوم " شهادة الصحة الدولية وأثرها على حركة الأجانب" على المنهج التحليلي من خلال تحليل نصوص القوانين والاتفاقيات الدولية والمنهج المقارن بالقانون الأوربي والقانون العراقي المتعلقة بموضوع بحثنا.

رابعاً: نطاق البحث:

يتمثل نطاق بحثنا في القانون الدولي الخاص بالذات قانون إقامة الأجانب العراقي وبعد هذه الشهادة من أحد شروط تنقل وحركة الأجانب فيما بين الدول

خامساً: هيكلية البحث:

تم تقسيم بحثنا الموسوم " شهادة الصحة الدولية وأثرها على حركة الاجانب" وفق الهيكلية الآتية:

المبحث الأول: مفهوم شهادة الصحة الدولية ورقمنتها

المطلب الأول: تعريف شهادة الصحة الدولية

المطلب الثاني: رقمنة شهادة الصحة الدولية

المبحث الثاني: حركة الأجنبي بشهادة الصحة الدولية

المطلب الأول: دخول الأجنبي بشهادة الصحة الدولية

المطلب الثاني: اقامة الأجنبي بشهادة الصحة الدولية

المطلب الثالث: خروج الأجنبي بشهادة الصحة الدولية

المبحث الأول

مفهوم شهادة الصحة الدولية ورقمنتها

قد يرتبط الغرض في عمل معين بأسباب متعددة، ومنها الاسباب الصحية التي قد تمنع تنقل الاشخاص فيما بين الدول على إثر انتشار بعض الفيروسات، مما يضطر بسببه المجتمع الدولي الى اللجوء الى حلول تسهل حركة التنقل فيما بين الدول، وكان من أبرزها اصدار شهادة صحة دولية، فما المقصود بهذه الشهادة وكيف يتم تحديد مفهومها ورقمنتها؟ هذا ما سنحاول التعرف عليه في مطالب هذا المبحث وكالآتي:

المطلب الأول

مفهوم شهادة الصحة الدولية

شهادة الصحة الدولية هي وثيقة رسمية تصدرها الدولة لمصلحة رعاياها، ورعايا الدولة هم المواطنون الذين يحملون جنسية هذه الدولة ويمكن لحاملي شهادة الصحة الدولية أن يستخدموا هذه الوثيقة لإثبات هويتهم سواءً تجاه السلطات الوطنية أم تجاه المؤسسات الخاصة والأفراد، فمن خلالها يقدمون دليلا على صحة بياناتهم الشخصية (الاسدي،2021، ص2).

وتسمى شهادة الصحة الدولية أيضا بشهادة التطعيم الدولية أو شهادة التلقيح الدولية التي قد تكون في بعض الاحيان الكترونية كشهادة التلقيح الإلكترونية الدولية (Covid-19) التي تعد بمثابة وثيقة دولية للمواطنين الراغبين في السفر إلى دول عديدة لاستخدامها لأغراض السفر، وبالإمكان الحصول عليها عبر أي من منافذ الإصدار المعلنة من قبل الجهات الرسمية، وفي العراق تصدر هذه الشهادة من قبل وزارة الصحة العراقية وتستخدم للسفر وخاصة في البلدان التي تطلب ذلك، وفي ظل ازمة جائحة كورونا تم التعاقد مع شركة متخصصة في هذا المجال لإصدار هذه الشهادة على شكل بطاقة تتضمن باركود ليمكن قراءتها في السيرفرات العالمية للتحقق منها مع توفير اجهزة خاصة لطباعة هذه الشهادة وبرنامج لإمكانية حصولها الكترونيا مع دفع الرسوم عن طريق الفيزا كارت (اعلان وزارة الصحة العراقية عن إمكانية الحصول على شهادة التطعيم الدولية إلكترونياً).

وقد يصدر الاتحاد الاوربي شهادة خاصة بالتطعيم الأوروبي ويعرفها بأنها عبارة عن وثيقة تصدر في شكل رقمي ويمكن طباعتها، يعرضها المسافرين على حرس الحدود إما في شكل ورقي أو في هواتفهم الذكية أو الأجهزة اللوحية حسب اختيارهم، وتحتوي كل شهادة على رمز QR فريد يمكن قراءته آليًا يمكن من خلاله التحقق بشكل آمن من أصالة الشهادة وسلامتها وصلاحيتها، فضلا عن التوقيع الرقمي وتصدر الشهادات بلغتين اللغة الإنكليزية واللغة (اللغات) الرسمية للبلد المُصدِر وتعد من أحد أنواع شهادات الصحة الدولية ومن خلال هذا العرض يمكن القول بأن شهادة الصحة الدولية هي وثيقة صحية دولية ولا تعد جوازا من جوازات السفر التي تصدرها الدولة لمواطنيها كوثيقة للمرور بين الدول، كما أنها ليست سوى وثيقة فحص طبي للسماح بدخول الاشخاص إلى أراضيها وتعد من أحد وسائل الاثبات التحريرية لأثبات منع دخول الأجنبي من عدمه، وتتطلب من حاملها أن يكون سليم من الأمراض وأنه قد حصل على التطعيم والمعروف باللقاح سواءً كان اللقاح من فيروس كورونا أم غيره من الأمراض الأخرى، ولا يمكن للشخص الدخول إلى اقليم أي دولة أجنبية بدونها فهي تعد بمثابة شهادة خصصت لدخول الاجانب لأقاليم الدول للتأكد من سلامتهم من الأمراض حفاظاً على المصلحة العامة.

المطلب الثاني

رقمنة شهادة الصحة الدولية

يُقصَد بالرقمنة تطبيق تقنيات التحول الرقمي والانتقال بالخدمات التي تقدمها القطاعات الحكومية إلى نموذج عمل مبتكر يعتمد على التقنيات الرقمية، ويقدم التحول الرقمي فوائد مختلفة للطرفين، مقدم الخدمة "سواء الحكومة أم القطاع الخاص" وأيضا الحاصل على الخدمة، إذ يوفر كثيرا من الجهد والمال بشكل كبير، كما أن له مميزات كبيرة في تحسين كفاءة العمل والتشغيل، ويساعد على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين (عادل، 2019، ص1).

ووقعت العديد من جهات الطيران التابعة للدول مذكرات واتفاقيات تعاون لربط شهادة الصحة الدولية في تطبيقات الكترونية لتسهيل إجراءات السفر حسب أفضل الممارسات الدولية "وكمبادرة لرقمنة الشهادات الصحية من مصادر موثوقة ومختبرات معتمدة من خلال التعاون مع شركات الطيران (وزارة الصحة السعودية وتوقيع اتفاقية جواز توكلنا) وإذا ما طُلب من مسافر تقديم شهادة صحية يمكنه إبراز رمز (QR) على شاشة هاتفه أو جهازه اللوحي مثلا، أو وثيقة مطبوعة على الورق، ويتضمن تصميم الشهادة إمضاء رقميا فريدا يوصل القارئ إلى بيانات المسافر المتعلقة بالفيروسات وتصدر منظمة الطيران المدني التابعة للأمم المتحدة في الوقت الراهن معايير شهادات التطعيم لتحديد حجم الغلاف والخط والتقنيات المستخدمة في تصنيعه، ووفقا لما تبنته

دول الاتحاد الأوروبي تحتوي شهادة التطعيم فقط على بيانات ضرورية للغاية لمراقبة السفر الأمن ولا تُحفظ البيانات في دول الوصول أو العبور بعد التأكد منه، ويشترط أن يحترم التطبيق القوانين الأوروبية لحماية البيانات الشخصية والمعلومات وأن لا يتم تناقلها بين الدول، بل فقط الزر الذي يسمح بالتثبت من صحة الشهادة" (المادة 2، قانون الجوازات العراقي النافذ).

ومن الجدير بالذكر أن المشرع العراقي أسبغ الحماية القانونية والحجية الكاملة على المعاملات التي تنفذ بوسائل الكترونية مساويًا إياها بالمستندات الورقية من حيث القوة الاثباتية بشرط توافر الموثوقية (نقلا عن عودة،2026، ص646).

ويملك الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) تطبيقاً خاصاً باسم "IATA Travel Pass " يشترك فيه عدد من شركات الطيران العالمية "ويقود الاتحاد الدولي للنقل الجوي بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية الجهود الرامية إلى المساعدة على تصميم شهادة لقاح موحدة تكون ضرورية لفتح الحدود بين الدول وزيادة السفر على الصعيد العالمي" ويضمن جواز السفر الرقمي الخاص بالاتحاد الدولي للنقل الجوي حصول المسافرين على تحديثات عن المعلومات المتعلقة بلوائح الصحة ومنها الخاصة بكوفيد-19 في الوجهة التي يسافرون إليها، مع الامتثال للوائح والأحكام العالمية الصارمة المتعلقة بخصوصية البيانات والتي تتيح إمكانية مشاركة نتائج اختبارات الصحة الخاصة بالمسافرين مع شركات الطيران، للتحقق من أهليتهم للسفر، ومن الانظمة المستخدمة في شهادة الصحة الدولية نظام (Common Pass)، وهو ثورة في قطاع السفر، ويساعد على تخطي أزمة إغلاق الحدود وحظر الرحلات الجوية بين دول العالم جراء انتشار الفيروسات، ويرتبط النظام الجديد الخاص بهذه الشهادة مع أنظمة جميع دول العالم ذات العلاقة (اتحاد النقل الجوي الدولي IATA).

ويعد "Iraq pass " أول نظام لإصدار شهادات التلقيح الإلكترونية الدولية، اذ أعلنت وزارة الصحة العراقية عن إطلاق منصة "عراق باس"، عند ازمة جائحة كورونا لتمكين المتلقين للقاح بجرعتين ضد فيروس كورونا المسبب للمرض من الحصول على شهادات التلقيح الدولية، واعتمد هذا النظام على أحدث الحلول التكنولوجية للإصدار والتحقق من الشهادات بسلاسة وأمان داخل العراق وخارجه، واعتمدته المراكز الصحية العراقية في إدخال بيانات المواطنين واللقاحات بشكل سريع وأمن (عراق باس IRAQ PASS للخدمات الصحية العراقية).

"وتعد المملكة السعودية من أوائل الدول في العالم التي نجحت في ربط منصة حكومية بمنصة دولية عن طريق منظومة "توكلنا" التابعة للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" وربطها مع اتحاد النقل الجوي الدولي للوصول إلى حلول رقمية متكاملة تعكس مكانة المملكة في مجال التحول الرقمي، وتشجع إعادة الحركة الجوية والسفر من وإلى المملكة" (تطبيق "توكلنا" أطلقته الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" وذلك لمساندة الجهود الحكومية لمواجهة فيروس كورونا).

المبحث الثاني

حركة الأجنبي بشهادة الصحة الدولية

قيّد انتشار بعض الفيروسات عرقلة حركة تنقل الاجانب من بلد إلى آخر بسبب الإجراءات الصحية والوقائية المتشددة عند الحدود وفي مداخل الدول خوفًا من انتشار الفيروس، ولصدور شهادة الصحة الدولية أثر كبير على مسألة قبول الأجنبي في الدول من حيث دخوله وأقامته وخروجه، وهو ما سنوضحه في المطالب الآتية:

المطلب الأول

دخول الأجنبي بشهادة الصحة الدولية

اقترحت المفوضية الأوروبية إنشاء بطاقة صحية أوروبية في آذار 2021، وكشفت المفوضية الأوروبية عن مشروع شهادة رقمية خضراء، بعدها شهادة صحية تهدف إلى تسهيل السفر داخل الاتحاد الأوروبي في سياق الأزمات الصحية التي شهدها العالم، وفي نهاية ايار 2021، توصل المجلس والبرلمان الأوروبي إلى اتفاق مؤقت في ازمة جائحة كورونا بإصدار شهادة كوفيد-19 الرقمية وتمت الموافقة على هذا النص من قبل لجنة الحريات المدنية في 26 ايار، ودخلت الشهادة حيز التنفيذ في الأول من تموز 2021 "لمدة اثني عشر شهراً" في جميع الدول الأعضاء، وتُثبت هذه الشهادة حالة التطعيم أو الاختبار السلبي للفيروس أو الشفاء من المرض، وأشارت المفوضية الأوروبية إلى أنه يجب ألا تكون هذه الشهادة الصحية "شرطاً مسبقاً" لحرية التنقل في الاتحاد الأوروبي، إذ يحق لجميع الأوروبيين التنقل بحرية، بما في ذلك السفر الصحي من خلال إعفاء حاملي الشهادة من القيود الإضافية التي تفرضها بعض الدول مثل الحجر الصحي، والاحتواء الذاتي في ظروف استثنائية مثل انتشار متحور جديد من بعض الفيروسات (Mesnil,2021,15-p.21).

"وفي حينها العراق أعلنت وزارة الصحة العراقية عن إمكانية الحصول على شهادة التطعيم الدولية إلكترونياً، فيما حددت أبرز ميزات هذه الشهادة وقد "تم التعاقد مع شركة متخصصة في هذا المجال لإصدار هذه الشهادة على شكل بطاقة تتضمن (QR) ليمكن قراءتها في السيرفرات العالمية للتحقق منها، مع توفير اجهزة خاصة لطباعة هذه الشهادة وبرنامج لإمكانية حصولها الكترونيا مع دفع الرسوم عن طريق Credit Cards" (اعلان امكانية الحصول على شهادة التطعيم الدولية إلكترونيا، 2021، ص1)

وتشير اللوائح التي وضعتها المفوضية الأوروبية لتشريع وجود نظام شهادة الصحة الدولية إلى أنه لا ينبغي فهم هذه الشهادة على أنها تُسهّل أو تُشجّع اعتماد قيود على حرية التنقل أثناء انتشار الأوبئة، بدلاً من ذلك، يسعى هذا النظام إلى توفير إطار عمل مُنسَّق للاعتراف بشهادات الصحة الدولية كشهادة كوفيد-19 الصحية في حال قيام دولة عضو بتطبيق مثل هذه القيود، ويجب أن تكون القيود على حرية التنقل داخل الاتحاد الأوروبي مبررة على أساس النظام العام أو الأمن العام أو الصحة العامة، وأن تكون ضرورية ومتناسبة وقائمة على معايير موضوعية وغير تمييزية، ويظل القرار المتعلق بفرض قيود على حرية التنقل والسفر مسؤولية الدول الأعضاء التي يجب أن تتصرف وفقاً لقانون الاتحاد الأوروبي، وبالمثل، تحتفظ الدول الأعضاء بالمرونة في عدم فرض قيود على حرية التنقل (المزوري،2018، ص299)، فحق السفر من حقوق الانسان الاساسية المنصوص عليه في العديد من المواثيق والعهود الدولية، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 في المادة (13) منه وكذلك المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 وغيرها من الاتفاقيات الدولية التي أكدت على أن حرية السفر من الحريات الأساسية التي لا غنى عنها، كما تضمنته أغلب الدساتير في مواد صريحة أو ضمنية ومنها الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 والذي كفل للعراقيين في المادة (15) الحق في الحياة والأمن والحرية، وفي المادة (44) ضمن الدستور للعراقيين جميعاً حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه.

وعليه فعند سفر الأجنبي ودخوله لأغلب الدول يجب عليه ابراز شهادة "ما إذا كان حاملها تلقى لقاحا مضادا لبعض الامراض

أو أجرى مؤخرا فحصا للكشف عن الفيروسات، أو يتمتع بالمناعة من جراء إصابته في وقت سابق بالمرض وتعافيه" لكن كيف يحصل الأجنبي أو المواطن على هذه الشهادة تمهيدا لدخول الدول الأجنبية؟

تعد السلطات المحلية في كل دولة هي المسؤولة عن إصدار شهادة الصحة الدولية، من خلال مراكز الاختبار أو السلطات الصحية، أو مباشرة من خلال بوابة صحية على الإنترنت، وفي العراق تقوم دائرة العيادات الطبية الشعبية التابعة لوزارة الصحة في العراق بإصدار شهادات الصحة الدولية فضلا عن أنها قامت بإصدار شهادات التلقيح الدولية للعراقيين ابان جائحة كورونا من خلال توزيعها على المنافذ التلقيحية ومراكز الإصدار في الوزارة وبغداد وباقي المحافظات(بلال، مقال المباشرة بإصدار شهادات التلقيح الدولية للعراقيين، ص1).

وفي الاتحاد الاوربي يتم إصدار الشهادات من قبل هيئات مؤهلة في كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي، ويمكن أن تكون هذه الهيئات مستشفيات ومراكز اختبار وسلطات صحية، ويمكن لكل مواطن في الاتحاد الأوروبي الحصول على الشهادة في البلد الذي يتلقى فيه اللقاح، ويجب على مواطني الدول الثالثة الذين قد يكونون مؤهلين للتقدم للحصول على الشهادة طلب الحصول على هذه الوثيقة من خلال الدولة العضو التي يقصدونها، وقد اتفقت الدول الأعضاء على نموذج مشترك يمكن استخدامه لكل من النسخ الالكترونية والورقية، التي تحتوي على معلومات أساسية تتعلق بهوية حامل الشهادة وحالته الصحية المتعلقة بالأمراض، مثل الاسم وتاريخ الميلاد وتاريخ الإصدار ومعلومات اللقاح أو الاختبار أو إثبات الشفاء من المرض، فضلا إلى توقيع رقمي لضمان صحة الشهادة، كما أنشأت المفوضية الأوروبية خدمة "بوابة الكترونية" يمكن من خلالها التحقق من جميع تواقيع الشهادات عبر الاتحاد الأوروبي وستبقى هذه البيانات في الشهادة، ولا يتم الاحتفاظ بها أثناء التحقق منها في دولة عضو أخرى، طبقا للقوانين الأوروبية لحماية المعطيات الشخصية ومنها المادة (9) من اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR بالنظر إلى أن البيانات الشخصية تتضمن بيانات طبية حساسة، إذ رفضت المفوضية الأوروبية السماح بالتحقق اللامركزي من الشهادات القابلة للتشغيل المتبادل الموقعة رقمياً(Commission européenne, Certificat COVID numérique de l'UE).

المطلب الثاني

اقامة الأجنبي بشهادة الصحة الدولية

شهادة صحة لقاح الاتحاد الأوروبي مفتوحة للمبادرات العالمية مثل تلك التي أطلقتها الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) وتعمل المفوضية على جعل الشهادات متوافقة مع تلك المطورة في دول ثالثة، وبالمقابل يمكن للمواطن الأجنبي المقيم بشكل قانوني في الاتحاد الأوروبي الحصول على الشهادات الإلكترونية، تمامًا مثل مواطني الاتحاد الأوروبي (EU/Schengen).

وقد يكون الشخص مقيما في دولة لا يحمل جنسيتها فيعد أجنبي بالنسبة لها مما يتطلب منه الحصول على وثيقة اقامة بعد ان يكون قد دخل بصورة مشروعة الى اراضيها، والاقامة هي وثيقة الاذن بالإقامة في الدولة التي يقصدها الشخص، وهي في قانون اقامة الاجانب العراقي الاذن بالإقامة في العراق صادرة من عن سلطة عراقية مختصة (المادة (1/اولا)، قانون اقامة الاجانب العراقي رقم (76) لسنة 2017).

وإذا كان الأجنبي حامل لفيروس ما فبإمكان مدير عام مديرية الإقامة العامة رفض منحه الإقامة إذا كان لايزال لم يمنح الإقامة أو رفض تمديدها إذا كان قد منحها سابقا قبل اصابته بالمرض، وذلك استناداً للمادة (19/ ثانياً وثالثاً) من قانون إقامة الأجانب العراقي التي تنص على أنه "ثانياً: لمدير عام مديرية الإقامة العامة أن يرفض منح الأجنبي الإقامة أو تمديدها إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك. ثالثاً: للوزير في أيّ وقت الغاء إقامة الأجانب قبل انتهاء مدتها لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة". وبإمكان الأجنبي الاعتراض أمام وزير الداخلية على قرار رفض اقامته أو تمديدها أو انهاؤها قبل انتهاء مدتها إذا كان يرى في نفسه انه لا يحمل الفيروس بناءً على تقارير طبية وذلك خلال (15) يوماً من تاريخ تبليغه بالرفض، وللوزير النظر في اعتراضه والاجابة خلال مدة لا تتجاوز (30) يوماً من تاريخ تقديم الاعتراض (المادة (19/ ثانياً)، قانون إقامة الاجانب العراقي النافذ).

وتعد شهادة الصحة الدولية من أحد وسائل الاثبات لتجديد إقامة الأجنبي في الدولة التي يقيم فيها، لكن هل يعترف بشهادة الصحة الدولية في جميع الدول لاعتمادها كوسيلة اثبات؟

اطلق الاتحاد الأوروبي أبان جائحة كورونا "شهادة الاتحاد الأوروبي الرقمية لكوفيد–19 التي تُعرف أيضًا باسم جواز سفر لقاح كورونا الأوروبي والشهادة الخضراء، ولا تزال الشهادة التي تعد من الوسائل المساعدة في تسهيل السفر متاحة للمواطنين والمقيمين في دول الاتحاد الأوروبي، وتم إطلاق شهادة الاتحاد الأوروبي الرقمية لكوفيد–19 بشكل رسمي من قبل المفوضية الأوروبية بهدف المساعدة على تعزيز حرية حركة الاشخاص في جميع أنحاء المنطقة، وهي تتيح للأفراد إظهار دليل على تلقيهم اللقاح المضاد لفيروس كورونا من بين أدلة أخرى تفيد بأنهم محصنون ضد المرض" وتمكن الأفراد الذين يحصلون على الشهادة التي هي في الأساس شهادة حكومية رسمية أن يستخدموها لتجاوز قيود السفر الخاصة بكل دولة على حدة ومتطلبات الدخول العامة والاقامة المفروضة في جميع أنحاء المنطقة من قبل الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتُظهر شهادة الاتحاد الأوروبي الرقمية لكوفيد– أن حاملها لديه دليل على واحدٍ من الآتي: تلقي اللقاح، أو التعافي من الإصابة بفيروس كورونا، أو الحصول على نتيجة سلبية في اختبار كورونا، "وتحتوي الشهادة على رمز الاستجابة السريعة QR code، والذي يمكن للجهات المختصة مسحه ضوئيًا فضلا إلى انها تحمل التوقيع الرقمي لحاملها، وتحقق شهادة كوفيد الرقمية من البصمات الإلكترونية للأفراد عبر المستشفى أو المنشأة الطبية أو أي جهة وطنية أخرى مُصدِرة للقاحات حيث حصل حاملها على اللقاح، بهذه الطريقة تستطيع دولة الاتحاد الأوروبي المعنية التي تقوم بمسح الشهادة ضوئيًا التحقق من صحتها، وعندما يتم مسح الشهادة الرقمية ضوئيًا من قبل السلطات المختصة في الدولة الأجنبية، ولا يتم نقل بيانات الشخص الشخصية إلى أية قواعد للبيانات بأي شكل من الأشكال أي لا يتم الاحتفاظ بها من قبل الدولة التي دخل اليها الشخص وإنما تتحقق هذه الدولة فقط من صحة الشهادة" (EU Digital COVID Certificate).

المطلب الثالث

خروج الأجنبي بشهادة الصحة الدولية

هناك عدة طرق للاستفادة من شهادة الصحة الدولية من بينها "استخدام الشهادة لتجنب الخضوع للحجر الصحي عند وصول الشخص إلى إحدى الدول على سبيل المثال، بعض الدول مثل فرنسا تلزم الأفراد غير الملقحين ببعض اللقاحات والقادمين من بلدان معينة بعزل أنفسهم لمدة أسبوع بعد دخول الأراضي الفرنسية، ومع ذلك فإذا كان للشخص شهادة الاتحاد الأوروبي الرقمية

فيعد معفي من شرط العزل الذاتي، ولا يحتاج سوى الحصول على نموذج الإقرار المشفوع باليمين، ويمكن للشخص الحصول على شهادة الاتحاد الأوروبي الرقمية حتى لو لم يكن قد تم تلقيحه بالكامل، وإذا حصل على جرعة واحدة فقط من أحد اللقاحات التي تتطلب جرعتين أو أكثر، فلا يزال بإمكانه الحصول على الشهادة الرقمية، ومع ذلك فإن الشهادة التي يحصل عليها سوف تُظهر أنه قد تلقى جرعة واحدة فقط من اللقاح، مما يعني أنه على الرغم من الحصول على الشهادة فلن يتمكن من استخدامها لتجاوز أي قيود دخول، فقط عندما يتم تطعيمه بالكامل" (Regulation (EU) 2021/953، Official Journal of the European Union, 14 June 2021).

لكن ما هو الموقف بالنسبة للمقيمين الذين لم يتلقوا اللقاح لبعض الامراض والفيروسات فهل يتم ابعادهم؟

نصت المادة (26) من قانون إقامة الأجانب العراقي على أنه "للمدير العام أو من يخوله صلاحية إخراج الأجنبي الذي دخل إلى أراضي جمهورية العراق بصورة غير مشروعة إلى خارج الحدود"، كذلك المادة (27) من قانون إقامة الأجانب فيه التي تنص على أن "للوزير أو من يخوله ابعاد الأجنبي الذي دخل العراق بصورة مشروعة إذا ثبت أنه لم يكن مستوفياً أيّاً من الشروط المنصوص عليها في المادة (8) من هذا القانون أو المقيم الذي يفقد أحد هذه الشروط بعد دخول" إذ تنص الفقرة رابعًا من المادة اعلاه على أنه" ثبوت خلوه من الأمراض السارية والمعدية والعوز المناعي المكتسب على وفق القانون" وعلى وفق تعليمات وزارة الصحة العراقية (السامرائي، 1987، 221).

وهذا يعني أن على المقيم الالتزام بشروط الإقامة المنصوص عليها في قانون الإقامة وإذا لم يمتثل إلى هذه الشروط أو يفقد أحدها فبإمكان السلطات في الدولة التي يقيم فيها الأجنبي ابعاده إذا كان قد دخل بصورة مشروعة أو اخراجه إذا كان دخوله في صورة غير مشروعة، لكن هل أن التلقيح من الامراض والحصول على شهادة التلقيح أمر ملزم لجميع المواطنين والاجانب ليتم محاسبة المخالفين لهذا الأمر وبالذات الاجانب بالإخراج أو الابعاد؟

إن إلزامية التلقيح شقت طريقها في بعض البلدان التي قد تفرض التطعيم على كل من تزيد أعمارهم على 18 سنة، وفرضت العديد من البلدان التطعيم الإجباري على فئات معينة من السكان لبعض الأمراض، ومن هذه الدول: العراق واغلب الدول العربية والاوربية، في حين لا يعد اللقاح بعض البلدان إلزاميا بصورة رسمية لكن القيود المفروضة على غير المطعمين ترقى إلى درجة الإلزامية الكاملة تقريبا (avec،2021،p.1).

ويعد طرد الوافدين لعدم اخذ اللقاح "مخالف للاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وبالذات فيما يتعلق بطرد العمال الاجانب، كالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990 التي لا تجيز طرد العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عملاً بقرار تتخذه السلطة المختصة وفقًا للقانون، والتي أعطت الحق للشخص المعني، أن يتقدم بالأسباب المبررة لعدم طرده وأن تقوم السلطة المختصة بمراجعة قضيته وإنصافه" (المادة (22)، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين).

وعليه "فإن عدم أخذ التطعيم الوقائي من أي مرض لا يبرر ممارسة هذه الصلاحية فيما إذا لم يكن الشخص مصاباً فعلاً بمرض خطير ومعد، فقرارات الإبعاد لعدم تلقي التطعيم ستكون مشوبة بالمغالاة في استخدام السلطة، خاصة أنها لا تستند إلى أسباب لها صلة بالأمن العام أو الآداب العامة، كما تمثل مخالفة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة (13) منه

الذي صادق عليه العديد من الدول وأصبح ملزما بمبادئه، والذي يوجب عدم إبعاد الأجانب المقيمين إلا في حالات الضرورة القصوى ووفق إجراءات تضمن لهم الحماية والحصول على فرص اللجوء إلى القضاء، وكذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق المهاجرين والأجانب".

الخاتمة

بعد الانتهاء من كتابة بحثنا الموسوم " شهادة الصحة الدولية وأثرها على حركة الاجانب" توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات وكما يأتي:

أولاً: النتائج:

1. شهادة الصحة الدولية هي مستند صمم بشكل يسمح للسلطات في أنحاء الاتحاد الأوروبي بالاعتراف به وقراءته، وسمي بعدة تسميات منها "جواز سفر اللقاح"، والوثيقة الخضراء لكنها لا تعد بمثابة جواز سفر بالمعنى الحقيقي بل من أحد وسائل الاثبات التحريرية واحد شروط حركة الأجانب داخل الدول.
2. تعد شهادة الصحة الدولية الإلكترونية بمثابة وثيقة دولية للمواطنين الراغبين في السفر إلى دول عديدة لاستخدامها لأغراض السفر.
3. إن توفير تجربة آمنة للركاب، من خلال شهادة الصحة الدولية الرقمية سيشجع المسافرين على زيادة حركة السفر للأجانب وفتح الحدود عند حدوث أي ازمة دون الحجر الصحي.
4. يمكن للمسافرين إدارة هويتهم الرقمية للسفر بدون لمس، من خلال إنشاء نسخة رقمية من جواز السفر الخاص بهم على هواتفهم، وتلقي ومشاركة شهادات الفحص أو التطعيم فضلاً عن إدارة وثائق السفر الأخرى.
5. إذا كانت الشهادة لبعض الامراض وفي ظل بعض الظروف لا تصدر إلا بعد تلقي اللقاح فهذا يعني أن "حركة الأجنبي تصبح تحت قيد وشرط قد يتعارض مع حرية تنقل الأجانب، إذ أنه من حيث المبدأ لا يجوز إكراه الشخص على تلقي العلاج كون ذلك يقيد من الحرية الشخصية، إلا في حالة تفعيل قاعدة الظروف الطارئة في القانون، فتكون إلزامية اللقاح ممكنة طالما ثبت الأخير فعاليته في المحافظة على الصحة العامة في البلاد وأمن المجتمع".
6. تعد شهادة الصحة الدولية شرطا إداريا للحصول على الإقامة وتجديدها في القانون العراقي داخل العراق فهي أداة وقائية تقلل من انتقال الامراض وتحافظ على الامن الصحي والمجتمعي.
7. تساهم شهادة الصحة الدولية عنصر ربط ما بين القوانين الداخلية كقانون إقامة الأجانب وما بين النصوص التي اشارت لها بعض التنظيمات الدولية كاتحاد النقل الجوي الدولي (IATA) واتفاقية حماية المهاجرين فضلا عن ارتباطها بالسفر والشخص الأجنبي.

ثانياً: التوصيات:

1. تطوير إجراءات اصدار شهادة الصحة الدولية الكترونيا وشمولها أمراضًا أخرى وتوحيدها مع شهادات التطعيم الصحية الأخرى فقد وجدنا هناك خلط ما بين المصطلحين شهادة الصحة وشهادة التطعيم وكلاهما يمنحون الاذن بالدخول تحت مسمى شهادة الصحة الدولية، وكذلك يجب المحافظة على العمل بها فيما يخص دخول الاجانب اسوة بدول الاتحاد الاوربي تحسبا

لتطور الأمراض في المستقبل وتأثيرها على البلد واستمرا جهاز الأمن الوطني بمتابعة ظاهرة بطاقات اللقاح وبطاقات التطعيم الدولية المزورة ومحاسبة متداوليها.

2. مطالبة الأجنبي عند تجديد إقامته بوثيقة اللقاحات من الأمراض المعدية وتعد شرطا يضاف لتجديد الإقامة حفاظا على سلامة المواطنين.

3. إدراج نصوص قانونية ضمن قانون إقامة الاجانب العراقي رقم (76) لسنة 2017 من حيث الاهتمام بتفصيل فقرات شهادة الصحة الدولية لتحقيق سلامة الاجانب الوافدين إلى العراق وهذا يعد قصورا تشريعا لابد من معالجته داخل هذا القانون، إذ لم ينظم هذا القانون بصورة تفصيلية مسألة شهادة الصحية الدولية أو الفحوص الطبية الواجب تقديمها من الأجنبي عند الدخول أو منح الإقامة من حيث نوع الشهادات الصحية المطلوبة والأمراض أو الحالات الصحية التي تستوجب الفحص والية الاعتراف بها فيمن الدول الأجنبية ومدة صلاحيتها.

4. تنظيم الاعتراف بالشهادات الأجنبية بالنص على قبول الشهادات الصادرة من المؤسسات الصحية المعترف بها دولياً أو من الجهات التي تعتمدها وزارة الصحة العراقية.

5. مراعاة المعايير الصحية الدولية بالاستناد إلى توصيات World Health Organization واللوائح الصحية الدولية عند وضع الضوابط الصحية الخاصة بالأجانب.

قائمة المصادر:

أولاً الكتب:

د. محمد جلال حسن المزوري، القانون الدولي الخاص في الجنسية والموطن ومركز الأجانب، الطبعة الاولى، مكتبة يادكار، السليمانية، 2018.

د. كامل السامرائي، المجموعة الدائمة لقوانين الجنسية والإقامة والسفر، مطبعة اسعد، بغداد، 1987.

ثانياً: البحوث:

م.م. حيدر راسم عودة، الإطار القانوني لأتمتة الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة، دراسة تحليلية في ظل قانون الإدارة المالية الاتحادي، بحث منشور في مجلة واسط للوم الإنسانية، تصدر عن جامعة واسط، المجل د22، ال عدد2، ص646.

DOI: https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss2.1726

ثالثاً: المقالات:

حيدر الاسدي، بأحدث الحلول التقنية العراق يصدر شهادة لقاح كورونا الدولية، 2021، مقال منشور على الانترنت وعلى الموقع الاتي:

https://www.skynewsarabia.com

رديف بلال، المباشرة باصدار شهادات التلقيح الدولية للعراقيين، مقال
منشور على الانترنت وعلى الموقع الاتي:
https://www.facebook.com/NewsflashIraq/posts/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%B1%D8%A9-

مدحت عادل، مفاهيم اقتصادية، ما هى الرقمنة وأهميتها فى الخدمات المقدمة للمواطنين، 2019، مقال منشور على الانترنت وعلى الموقع الاتي:
https://www.youm7.com

رابعاً: القوانين والمراسيم:

قانون جوازات السفر العراقي رقم (32) لسنة 2015.

قانون اقامة الاجانب العراقي رقم (76) لسنة 2017.

المرسوم جواز التلقيح الخاص بفيروس "سارس كوف – 2 التونسي رقم (1) لسنة 2021.

خامساً: الاتفاقيات والاعلانات:

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المعتمدة بقرار الجمعية العامة رقم (45) في 18 كانون الأول 1990.

اعلان وزارة الصحة العراقية عن إمكانية الحصول على شهادة التطعيم الدولية إلكترونياً، منشور على الانترنت وعلى الموقع الاتي:
https://www.ina.iq/135798--.html

سادساً: مصادر من الانترنت:

اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA)، منشور على الانترنت وعلى الموقع الاتي:
https://tfig.itcilo.org/AR/contents/org-iata.htm

تطبيق "توكلنا، منشور على الانترنت وعلى الموقع الاتي:
https://ta.sdaia.gov.sa/#tawakkalna_section_1

تطبيق عراق باس " IRAQ PASS "للخدمات الصحية العراقية، منشور على الانترنت وعلى الموقع الاتي:
https://www.iraqpass.gov.iq/#/

وزارة الداخلية الاردنية منشور على الانترنت وعلى الموقع الاتي:

https://moi.gov.jo/Default/Ar

وزارة الصحة السعودية وتوقيع اتفاقية جواز توكلنا، منشورة على الانترنت وعلى الموقع الاتي:

https://www.moh.gov.sa/Ministry/MediaCenter/News/Pages/News-2021-01-07-004.aspx

اعلان امكانية الحصول على شهادة التطعيم الدولية إلكترونيا، 2021. منشور على الانترنت وعلى الموقع الاتي:

https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=167462

سابعاً: المصادر الأجنبية:

All Details on EU COVID-19 Vaccine Passport Revealed: Here's What You Need to Know, EU/Schengen, see:
https://www.schengenvisainfo.com/news/all-details-on-eu-covid-19-passport-revealed-heres-/what-you-need-to-know

Commission euro penne, Certificat COVID numérique de l'UE, see:
https://ec.europa.eu/info/live-work-travel-eu/coronavirus-response/safe-covid-19-vaccines-europeans/eu-digital-covid-certificate_fr#quest-ce-que-le-certificat-covid-numrique-de-lue

Coronavirus disease (COVID-19) pandemic, World Health Organization,see:
https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019?gclid=CjwKCAiAmJGgBhAZEiwA1JZolmvX5nKkh5qwM9kicUu5nsbw7m9EHMwEm4zCmu4hYOgz4KtlF2rbYRoCnBMQAvD_BwE

4.European Union, EU Digital COVID Certificate, see:
https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/coronavirus-response/safe-covid-19-vaccines-europeans/eu-digital-covid-certificate_en

5.Marie Mesnil, Après la vaccination, certificat, passeport vaccinal ou passe sanitaire?, Les Tribunes de la santé 2021/1 (N° 67).

6.Par L'Obs avec AFP , Quels sont les pays où la vaccination est déjà impose?, L'Obs Magazine,2021,P.1.

Regulation (EU) 2021/953 of the European Parliament and of the Council of 14 June 2021 on a framework for the issuance, verification and acceptance of interoperable COVID-19 vaccination, test and recovery certificates (EU Digital COVID Certificate) to facilitate free movement during the COVID-19 pandemic (Text with EEA relevanceSelect PE/25/2021/REV/1.